استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة.

The economic diversification strategy and ways to succeed with the presentation of leading international experiences

علالي الزهراء[1] ، نبو مجيد[2]

ALLALI Zahra [1]. NEBBOU .Majid [2]

[1] جامعة العقيد أحمد دراية أدرار (الجزائر)، allali.zahra14@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة العقيد أحمد دراية أدرار (الجزائر)، nebboumajid@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/21 تاريخ القبول: 2022/06/20 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية وأهم المرتكزات الأساسية لتنويع الاقتصادي الذي يعتبر من أفضل الاستراتيجيات التي تساعد على توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما حاولنا استعراض أهم التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة في الدول التي تعتمد على عوائد النفط، حيث يعمل على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد ويحقق النمو والاستقرار، ويجنبه الاثار السلبية للصدمات والمتغيرات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، المرض الهلندي، التوازن الاقتصادي، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : E69، F49، F63، Q49.

Abstract:

This study aims to define the importance and the most important basic pillars of economic diversification, which is one of the best strategies that help, expand the production base, and increase the contribution of productive sectors to the GDP. We also tried to review the most important leading international experiences in economic diversification. Countries

that depend on oil revenues, as it works to bring about structural transformations in the economy, achieve growth and stability, and avoid the negative effects of shocks and external variables.
Keywords: economic diversification; the Dutch disease; economic balance; sustainable development.
JEL Classification Codes : E69, F49 , F63, Q49.

المؤلف المرسل: علالي الزهراء، **الإيميل**: allali.zahra14@univ-adrar.edu.dz

6. تمهيد:

إن التغيرات الجذرية التي تشهدها التجارة العالمية، والتي نجم عنها عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لكثير من الدول خاصة التي تعتمد على البترول والغاز وعائداتهما بشكل أساسي وشبه الوحيد لتغطية النفقات العمومية وتمويل برامج التنمية، وهو ما يعرف بالمرض الهولندي الذي ارتبط مفهومه بكافة الآثار السلبية التي تحدث في الاقتصاد الذي يعتمد على قطاع واحد أو مادة أولية ويهمل القطاعات الأخرى.

هذا ما دفع بالعديد من الدول إلى التفكير في نموذج جديد للتنمية قائم على التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يعتبر أحد أهم الاستراتيجيات الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تكون قادرة على الاستجابة للتغيرات المتسارعة والتكيف مع متطلبات التنمية، بما يحقق في النهاية توليد طاقة إنتاجية متجددة تسهم في تطوره وتعزز استقراره وتوازنه وتضمن تنمية مستدامة، والاهم من ذلك تفادي الصدمات والمؤثرات الخارجية، ومما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ماذا يعني التنويع الاقتصادي وماهي أهم النماذج الاقتصادية الرائدة في العالم؟

وهدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ محاولة التعريف باستراتيجية التنويع الاقتصادي وأهميتها في توجيه النمو الاقتصادي نحو الاستدامة.
- ✓ محاولة إبراز أهم التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي.

- ✓ الوقوع على أهم الفؤاد والعبر المستمدة من هذه التجارب في نجاح التنويع الاقتصادي.

7. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

1.2 تعريف التنويع الاقتصادي:

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة متمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الكتفاء الذاتية في أكثر من قطاع[1].

ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه "الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد[2]"

كما يمكن أن نقدم تعريف شامل للتنويع الاقتصادي على أنه: "عملية توسيع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، حيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفَير فرص عمل أكثر إنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل.[3]

إن التنوع الاقتصادي ليس معناه غياب التخصص ولكن ينعكس بوجود تخصصات مختلفة وصناعات معقدة وروابط قوية بين القطاعات والصناعات، ويرى الخبير الاقتصادي **John Wagner** أنه كلما ارتفعت درجة التنوع الاقتصادي في إقتصاد كلما انخفضت درجة حساسيته للتقلبات الخارجية.[4]

بصورة عامة ينصرف مفهوم التنويع إلى تنويع الاستثمارات في قطاعات مختلفة وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا[5].

وحسب الاقتصادي **jean claude bertheleny**نقول عن إقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد من الانشطة الاقتصادية المختلفة وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بأنه الرغبة في تحقيق مصادر مختلفة للدخل من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة[6].

كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد مانع عن التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج[7].

ومما سبق يمكننا تعريف التنويع الاقتصادي على أنه إستراتيجية تمكن الدول من إستغلال كل إمكانياتها ومواردها المادية والبشرية لتوسيع قاعدة الانتاج وتنويعه بهدف الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق تنمية شاملة.

2.2 محددات التنويع الاقتصادي:

يعتمد التنويع الاقتصادي على مجموعة من العوامل والمتمثلة في[8].

- **الحكومة:** هي النشاط الذي تقوم به الادارة، ويتعلق بالقرارات التي ت تحدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الاداء، وتتألف هذه القرارات إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عملية الادارة أو القيادة، حيث توفر الحكومة الجديدة مساعدة على زيادة التنويع الاقتصادي.
- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دوراً مهما في التنويع الاقتصادي، حيث يعمل على استغلال الإمكانيات المادية والبشرية، لكن هذا القطاع يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومات إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق وضع السياسات المشجعة على الاستثمار الوطني والاجنبي بتوفير المناخ الملائم وتذليل الصعوبات للمستثمرين.

- **الموارد الطبيعية:** إن الوفرة والتنوع في الوارد الطبيعية تعتبر من أهم العوامل المشجعة لسياسة لتنويع الاقتصادي الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.
- **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** تساعد القادرات المؤسساتية والموارد البشرية على تعزيز قدرات وإمكانات التنويع الاقتصادي، حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الاهمية في تحديد ما إدا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية (اللعنة الهولندية). ويعتبر التنوع الاقتصادي عامل مما في توزيع الدخل وللتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغريها.

3.2 مزايا التنويع الاقتصادي:

يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي، وذلك للأسباب الاتية[9].

- ✓ **زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي:** يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والتطوير المالي ويؤدي من ثم إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي .
- ✓ **تقليل المخاطر الاستثمارية:** فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها. فالظروف الطبيعية (الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق)، والدولية الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات والخدمات المالية قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها.
- ✓ **تخفيض معدلات البطالة:** يعمل التنوع على تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✓ **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** بتوفير السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الافراد .

- ✓ **تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية:** من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الاجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

وعليه فالتنويع الاقتصادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يؤثر إيجابا على الاستقرار السياسي ويرفع من أداء وجودة المؤسسات.

- ✓ **تخفيض التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم على التركيز على عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج.

4.2 أنماط التنويع الاقتصادي:

يظهر التنويع الاقتصادي في إحدى الشكلين التالين:

- **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):** ويُقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على انتاج أو قطاع واحد، كما تُساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة.[10]
- **تنويع الأسواق (التنويع التجاري):** إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جداً من الأسواق تنتج عنه مخاطر عديدة، كالانخفاض في الطلب الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الاقتصاد، وعلى العكس إذا كان هناك مزيج متنوع من الأسواق من شأن ذلك أن يحافظ على تحقيق طلب أكثر استقراراً، ناهيك عن الوفورات الخارجية التي يمكن تحقيقها عند الوصول إلى أسواق جديدة وبمنتجات جديدة، حيث تعمل على رفع القدرة التنافسية الصناعية كالمهارات التكنولوجيا وإنشاء قنوات تسويق وفتح منافذ محتملة للصادرات. وبشكل عام تنويع الأسواق فإن التصدير لأكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة في الأسواق العالمية، يقلّل من التعرض للصدمات الخارجية ويعمل على تقليص تذبذب الطلب وخلق منافسة جديدة وعلاوة على ذلك إن النظرة المتكاملة للتنويع الإنتاجي وتنويع الأسواق معاً تعكس مدى المخاطر

المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما، فوجود هيكل إنتاجي أكثر تنوعاً أفضل بكثير من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع وخاصة السلع الأولية، كما أن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة وتعدد وجهات التصدير يكون أفضل من التركيز على محدود منها.[11]

5.2 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي :يمكن قياس التويع الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر منها مايلي.[12]

أ–مؤشر الملكية :ويقيس جهة ملكية وسائل الانتاج وممارسة النشاط الاقتصادي واساليب التحكم في الاقتصاد بشكل عام فاذا كانت نسبة الملكية الاكبر بيد القطاع العام فذا يدل على عدم تنوع الاقتصاد أم إذا كان هنالك تناسب بين القطاع العام والخاص بصرف النظر عن الجنسية؛ وطني أم أجنبي فهذا امر مستحب ويشير لتنوع اقتصادي.

ب–مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية: بدوره يقيس هذا المؤشر مدى تشابك القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد فيما بينها، فاذا كانت المؤسسات تعمل في شكل افقي او عمودي وتقدم سلع وخدمات فهذا يدل على فعّالية المؤسسات في الاقتصاد وهي تغذي الاقتصاد الوطني بشكل يخدم التنوع الاقتصادي.

ت–مؤشر المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية :وتتمثل في تشخيص مدى تنوع الاقتصاد من حيث نواتج ومؤشرات الاقتصاد الكلي نذكر منها:

- **الناتج المحلي الإجمالي** :والذي يشمل كافة المتغيرات القطاعية التي تسهم في تنوع الاقتصاد من عدمه.
- **الإيرادات العامة** :فكلما تنوعت إيرادات الدولة من ضرائب ورسوم ومن استغلال أملاك الدولة دون الاضرار بمصلحة الافراد ودون الاعتماد على مورد واحد كلما دل ذلك على تنوع يخدم مصالح الدولة ولا يدفعها الى الاقتراض والمديونية.

- **الصادرات** :يمكن معرفة تنوع اقتصاد بلاد ما من خلال تنوع السلع المصدرة وحجمها وحجم المداخيل المحققة منها، فاذا تنوعت دل ذلك على تنوع الاقتصاد.
- **الواردات:** فكلما كان حجم وأنواع السلع المستوردة كثير ومتنوع كان ذلك اشارة سيئة تدل على حادية الاقتصاد ومن الضروري تنويع الاقتصاد للحد من الاستيراد.

8. عرض تجارب دولية ناجحة في مجال التنويع الاقتصادي:

سنشير في هذا المحور إلى أهم التجارب العربية والأجنبية الرائد في مجال التنويع الإقتصادي.

1.3 تجربة المملكة العربية السعودية:

السعودية تقدم مثال في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي**10.6 %** ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي **10.2.%** فرغم أن إحتياطها النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا انها تهتم بقواعد التنويع، من حيث تخصيص الموارد وإدارة الفوائض والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما انها طورت خطط إعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من **200** مليار ريال كإستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس**10**صناعات في انتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا إعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي[13].

2.3 تجربة الأردن:

أظهر الأردن قدرة استثنائية ومتميزة في الحفاظ على حالة الثبات والتماسك الداخلي والقدرة على مواجهة التحديات، فبالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي خلال العقد الماض ي وما قبله، يتضح جليا بأن متوسط الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة بين **2000** و**2009** ، بلغ ما نسبته 6.5**%** وفي المقابل بلغ **2.5 %** فقط خلال الفترة بين **2010** و **2016** كما ارتفع إجمالي الدين العام بمعدلات

تجاوزت النمو الاقتصادي، لتصل نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي**95 %**مع نهاية عام **2016**، مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في عام **2010** والبالغة **61 %**[14].

بالإضافة إلى تواضع النمو الاقتصادي وارتفاع عبء الدين العام، إرتفعت معدلات البطالة تزامنا مع مسألة اللجوء السوري فقد وصلت نسبة البطالة إلى **% 15.65** في **2016** مقارنة مع **16.5%** في عام**2010**، حيث يستضيف الأردن **1.3**مليون لاجئ سوري، زادوا من الضغط على خدمات البنية التحتية وقطاعات التعليم والصحة وغيرها من القطاعات التي توفر الخزينة مخصصات دعم لها، وكانت أبرز المؤشرات على النحو التالي:

- ✓ حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموا بنسبة **% 2.8** في عام**2013**، مقبل نمو مستهدف نسبته**% 3.3** ؛
- ✓ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3652.6 دينار عام 2013، مقابل 3692 دينار مستهدف؛
- ✓ وصل معدل التضخم، مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، خلال عام 2013 ما نسبته **% 5.6** مقابل **5.9%** مستهدف[15].

3.3 تجربة قطر:

لقد أثبت الاقتصاد الوطني في دولة قطر خلال السنوات الثلاث الماضية مرونته وقدرته على تجاوز على تحديات تقلب أسعار النفط والغاز العالمية، وتباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية من قبل البلدان التي تربطها علاقات تجار ية مع دولة قطر وذلك بفضل اتباع سياسات اقتصاد ية فاعلة صدر جهاز التخطيط والحصاء في قطر تقرير الآفاق الإقتصادية لدولة قطر 2020-2021، حيث استعرض التقرير تطورات الاقتصاد الوطني للعامين الماضيين 2018 و 2020 ، وتحليل المعطيات الراهنة جراء انتشار جائحة كورونا (كوفيد 19)، خلال النصف الأول من عام 2021، واستشراف الآفاق المستقبلية للفترة 2020-2021 ، والتي تشير في مجملها إلى تعافي الاقتصاد الوطني في عام 2021 بمتوسط نمو سنوي سيبلغ حوالي **3.3%** وبحد أعلى **4%** وبحد أدنى 1,5% جهاز التخطيط والحصاء

في قطر وأشار التقرير إلى أن نمو الاقتصاد في **2021**، سيعوض الانكماش الذي حدث في عام 2021 جراء تأثر عدد كبير من الأنشطة والمتوقع أن يؤدي إلى إنخفاض متوسط أداء الاقتصاد الوطني جائحة كورونا(كوفيد 19)[16].

4.3 تجربة الإمارات العربية المتحدة:

إعتمدت دولة الإمارات إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جداً)، وقد أسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها عل النفط بنسبة **%** 90 في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي**%** 30 فقط سنة 2015 ، ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة **%**70 في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاثة قطاعات أساسية تمثلت في الصناعة، السياحة والتجارة[17]؛ ومن بين الخطوات التي إتخذتها الإمارات نحول التنويع نذكر:[18]

- ✓ إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة؛
- ✓ سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي؛
- ✓ سياسة تجارية مفتوحة وسعر صرف مربوط بالدولار؛
- ✓ عبء ضريبي منخفض جدا للشركات؛
- ✓ إنشاء خدمات ذات جودة عالية(الخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية)؛
- ✓ إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية(دبي)؛
- ✓ إدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الإمارات 2012 ورؤية أبوظبي2030 وخطة دبي 2015، واستراتيجية الاقتصاد الآخضر 2012؛
- ✓ أما مجال الطاقة المتجددة فقد أنشأت شمس التي تعتبر أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم، ومحطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبو ظبي، والحديقة الشمسية في دبي، ومبادرة مصدر

المدينة البيئية الآكثر إستدامة في العالم، كما تم توقيع اتفاقيات التعاون النووي مع كوريا الجنوبية لإنشاء أربع محطات للطاقة النووية؛

- ✓ وفي مجال الطاقة تم إطلاق مؤسسة الإمارات للطاقة النووية، وشركة أبو ظبي لطاقة المستقبل.
- ✓ ثانيا: تجارب الدول الأجنبية في تنويع إقتصادياتها

5.3 تجربة كوريا الجنوبية:

قد تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة جعلته نموذجاً يُحتذى بالنسبة لعديد الدول السائرة في طريق النمو، وهذا بالرغم من كونه لا يحوز على ثروات وموارد طبيعية معتبرة فمنذ سنة**1961** تعهد الرئيس الكوري للشعب بتحقيق النمو والتطور الاقتصادي من خلال عرض خطتين للتنمية في عامي **1962**و**1966**بتعاون وشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية .وقد كان تقريباً نصف سكان كوريا يعانون من الفقر المدقع في ستينات القرن الماضي بفعل نقص الموارد والإنتاج، غير أنه وبفضل خطط التنويع الاقتصادي الموضوعة إستطاعت كوريا الجنوبية سنة **1970** البدء بتصدير المنسوجات إلى الحد الذي أصبح معه سنة **2000** ما يُقارب **80%** من الصادرات الكورية عبارة عن أشباه الموصلات الإلكترونية والمنتجات فائقة الدقة التكنولوجية .كما أنه بحلول سنة**2040** ، يُتوقع أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى تريليون دولار أمريكي، أي **03** أضعاف حجمه في الوقت الراهن؛ والناتج المحلي الإجمالي للفرد من المتوقع أن يصل لسقف **60000**دولار أمريكي[19].

6.3 تجربة ماليزيا:

تضمت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذالك بفعل المنافسة الدولية التي تدعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي إستراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية[20].

وعلى العموم، يمكننا تلخيص السياسات والمجهودات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي لهذا البلد في النقاط التالية:[21]

- ✓ العمل على إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.
- ✓ إرساء ميكانيزمات وآليات لدعم تمويل الصادرات نحو الخارج.
- ✓ تعزيز الأبحاث والدراسات، قصد تطوير المنتوجات ودعم تسويقها.
- ✓ زيادة وتطوير المنتوجات التكنولوجية من خلال استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وإبرام عقود شركات مع جامعات تقنية عالمية عريقة.
- ✓ تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخلاتهم.
- ✓ تطوير المرافق العامة والبنى التحتية والاهتمام بقطاعات النقل، الطاقة والاتصالات.
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية، قصد تشجيع الصادرات.
- ✓ وضع برامج وأنظمة لتطوير مهارات ومؤهلات العمال.

7.3 تجربة المكسيك:

تشكل المكسيك مثالا أخرا على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الامر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك إلى إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وحرصت على ضمان توفير الأجور الجذابة وعلى غرار ماليزيا، عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الأجور الجذابة في سوق العمل ولتعزيز بيئة الأعمال، تم إطلاق عدد من الحوافز لتسيير نفاذ الشركات إلى الأسواق من خلال، تنفيذ الدولة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية، وتوفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيعها على إرسال العاملين غلى الخارج للحصول على التدريب وكذا تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية وعلى غرار إندونيسيا طورت المكسيك قطاع صناعة الطيران والفضاء من خلال خفض تكاليف التشغيل وتطوير البنية التحتية وضمان توفير العمالة الماهرة نسبيا، وربما ما يميز جهود المكسيك في تنويع الصادرات عن غيرها من البلدان المصدرة للسلع الأولية هو المزايا التي تحققت لها من الدخول في إتفاقية تجارة إقليمية، أي انضمامها

إلى إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة التي فتحت أسواقا جديدة أمام صادراتها وساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية لا سيما في قطاع السيارات.[22]

8.3 تجربة الصين:

الصين تمتلك مقومات قوة مقترنة بمقومات قدرة في ادارة عناصر قوتها تؤهلها لأداء دور فاعل في النظام الدولي، فهي تمتلك اقتصاد متقدم ومستقر يحقق نسبة نمو مستقرة نسبياً والأعلى في العالم، فضلا عن ذلك إذ ما أضيف لهذا حجم الناتج القومي الاجمالي والذي يقدر بما يقارب 90.0309 تريليون دولار، فما تم إنجازه من أعمال ومبادرات لتقوية الاقتصاد الصيني ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من تعديل للهيكلية الاقتصادية وتعزيز لاقتصاد السوق، وتطوير للبنية التحتية في البلاد، وإطلاق لمبادرات تنموية عديدة ومشاريع مثل الحزم والطريق وتطوير للعلوم والتكنولوجيا، وتشجيع للابتكارات، وزيادة في معدلات الإنتاج والتصدير، وقد وظّف هذا التطور الاقتصادي، ومَكَّن من تحقيق إنجازات مستمرة ومتصاعدة، في مجال تحسين حياة الشعب؛ في محاربة الفقر، ورفع معدل دخل الفرد، وتحسين الوضع التوظيفي، والارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي في البلاد، كل هذه المعايير و الاستراتيجيات تؤهل الصين الى أن تكون الرائدة اقتصاديا مع مطلع 2030.[23]

9. الخلاصة:

مما سبق عرضه في هذه الورقة البحتية التي حاولنا من خلالها إبراز أهمية التنويع الاقتصادي الذي أصبح ضرورة حتمية لكل إقتصاد واقتصاديات الدول النفطية على وجه الخصوص حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات والصدمات الإقتصادية التي يشهدها السوق النفطي وقد نجحت بعض الدول في تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي مثل المملكة العربية السعودية والامرات والبحرين وماليزيا وغيرها من الدول وهذا ما يحتم على بقية الدول وعلى رأسها الجزائر السعي بخطى متسارعة نحو تبني التنويع الاقتصادي ولتحقيق ذلك يجب:

- ✓ تطور القطاعات الاقتصادية التي تتوفر على إمكانيات ومحاولة دعمها لتساهم في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع الفلاحة والسياحة الصناعات التحويلية ... الخ.
- ✓ الاهتمام بالموارد البشرية ومحاولة دعم الابتكار وحملة المشاريع.
- ✓ توفير بيئة أعمال مناسبة تمكن من جذب الاستثمار الوطني والاجنبي.
- ✓ إعطاء الأولوية لبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية المبنية على التنوع الاقتصادي والانفتاح على العالم؛

10. الهوامش:

[1] - صباغ رفيقة، التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، مجلة الأبحاث الإقتصادية، المجلد 16، العدد01، (2021)، ص67.

[2] - عبد الصمد سعودي، " الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال ريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 52، رقم العدد 02، (2019)، ص06.

[3] – أسيا طويل، و أخرون، "تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد- 19 -)دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي"، Les Cahiers du Cread المجلد 37، رقم العدد 03 ، (2121)، ص224.

[4] – علي لحول، وأخرون، (2021)،'' التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020.'' مجلة دفاتر إقتصادية المجلد 12، رقم العدد02، ص151.

[5] – صابة بوبكر، و حسين ناجي. ''التنويع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النروجية.'' جملة أبعاد اقتصادية المجلد 01، رقم العدد 02 (2021): 07.

[6] - طه يسن مرباح، واخرون. '' صناعة السياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي.'' مجلة أفاق للعلوم الادارة والاقتصاد المجلد 04، رقم العدد 02 (2020): 172

[7] – عبد الحق بدروني، وآخرون، (2020):'' تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر.'' مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 23، رقم العدد 02، ص 499.

[8] – بلقاسم بن علال، واخرون، "واقع التنويع الاقتصادي أثره على دل المغرب العربي دراسة تجريبية.'' مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 07، رقم العدد 02، (2020)، ص 505.

[9] - حاج موسى منصوري، وعبد الغني بوشري،'' التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا.'' مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 02، رقم العدد،07، (2018)، ص 248.

[10] - مُحَمَّد مسعودي، مرجع سب ذكره، (2018)، ص 227.

[11] - باهي موسى، وكمال روابنية،'' إستراتجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصادات العربية النفطية.'' التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون المجلد 25، رقم العدد03، (2019)، ص 309.

[12] - سيساني ميدون، و كامل مبرك، "العلاقة التوازنية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية بين 2000 الى 2018 باستخدام منهجية (ARDL)." مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 08، رقم العدد 01، (2021)، ص 894-895.

[13] – هواري أحلام، حواس أمين، تجارب الدول النفطية لتنويع إقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي بجامعة باجي مختار عنابة-الجزائر يومي 14-15- أكتوبر 2017، ص 10.

[14] -بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، واقع التنويع الإقتصادي في الدول العربية-عرض تجارب بعض الدول، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2020، ص 143.

[15] – نوري مُحَّد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2014، ص 35.

[16] – علي عماد مُحَّد أزهر، دور الإنفاق العام في التنويع الإقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر)، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 35.

[17] – بلعما أسماء، إستراتجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإجتهاد للدرسات القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص 355.

[18] – نوري مُحَّد عبيد كصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[19] – مسعودي مُحَّد، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[20] – إسماعيل صاري، بوضياف مختار، سبل التنويع الإقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص 400.

[21] – مسعودي مُحَّد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[22] – إسماعيل صاري، بوضياف مختار، مرجع سبق ذكره، ص 401.

[23] – رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص67.

6. قائمة المراجع:

- أحلام هواري، أمين حواس، **تجارب الدول النفطية لتنويع إقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الإقتصادي بجامعة باجي مختار عنابة-الجزائر. (2017)، ص10.
- أسماء بلعما، "**إستراتجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**"، مجلة الإجتهاد للدرسات القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، (2018).ص355.
- أسيا طويل، وأخرون، "**تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة كوفيد 19 دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي**"،Cread Les Cahiers du المجلد 37، رقم العدد 03، (2121)، ص224.

•باهي موسى، وكمال رواينية، " **إستراتجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة : حالة الاقتصادات العربية النفطية**"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون المجلد 25، رقم العدد03، (2019)، ص309.

•بلقاسم بن علال، و اخرون، "**واقع التنويع الاقتصادي وأثره على دول المغرب العربي دراسة تجريبية.**" مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال المجلد 07، رقم العدد 02، (2020)،ص505.

•رفيقة صياغ، "**التنويع الاقتصادي، إستراتجية الجزائر لما بعد البترول**". مجلة أوراق إقتصادية المجلد 04، رقم العدد 01، (2020)، ص67-69.

•حاج موسى منصوري، وعبد الغني بوشري، ،" **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي : تجربة كوريا الجنوبية نموذجا**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 02، رقم العدد، (2018)،07 ص 248.

•سيساني ميدون، كامل مبرك، "**العلاقة التوازنية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية بين 2000 الى 2018 باستخدام منهجية (ARDL)** "،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 08، رقم العدد 01 (2021): ص894-895.

•صاري إسماعيل، مختار بوضياف، (2019)، "**سبل التنويع الإقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01، ص400.

•صابة بوبكر، و حسين ناجي، "**التنويع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النروجية**"، جملة أبعاد اقتصادية المجلد 01، رقم العدد 02 (2021): ص07.

•صباغ رفيقة، ، **التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد، مجلة الأبحاث الإقتصادية**، المجلد 16، العدد01، (2021)، ص67-69.

•طه يسن مرباح، واخرون،" **صناعة السياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي**" مجلة أفاق للعلوم الادارة والاقتصاد المجلد 04، رقم العدد 02، (2020)، ص 172.

•عبد الحق بدروني، وآخرون، "**تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر**" مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 23، رقم العدد 02، (2020)، ص499.

•عبد الصمد سعودي، "**الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال ريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 52، رقم العدد 02،(2019)، ص06.

•علي لحول، وأخرون،"**التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2020**"، مجلة دفاتر إقتصادية المجلد 12، رقم العدد02، (2021)، ص151.